

Distr.: General  
4 February 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

|   |       |  |
|---|-------|--|
| ٣ | ..... | لمحة عامة عن الإقليم                           |
| ٥ | ..... | أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية |
| ٦ | ..... | ثانياً - الميزانية                             |
| ٦ | ..... | ثالثاً - الظروف الاقتصادية                     |
| ٦ | ..... | ألف - لمحة عامة                                |
| ٧ | ..... | باء - السياحة                                  |
| ٧ | ..... | جيم - الخدمات المالية                          |
| ٨ | ..... | دال - الزراعة ومصائد الأسماك                   |

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:

[www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml)



الرجاء إعادة استعمال الورق

200214 110214 14-22531 (A)



|    |  |         |
|----|--|---------|
| ٨  | ..... البنية التحتية                           | هاء -   |
| ٩  | ..... النقل والاتصالات والمرافق العامة         | واو -   |
| ٩  | ..... الأحوال الاجتماعية                       | رابعا - |
| ٩  | ..... لمحة عامة                                | ألف -   |
| ١٠ | ..... التعليم                                  | باء -   |
| ١٠ | ..... الصحة العامة                             | جيم -   |
| ١١ | ..... الجريمة والسلامة العامة                  | دال -   |
| ١٢ | ..... حقوق الإنسان                             | هاء -   |
| ١٢ | ..... البيئة                                   | خامسا - |
| ١٤ | العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين | سادسا - |
| ١٥ | ..... مركز الإقليم في المستقبل                 | سابعا - |
| ١٥ | ..... موقف حكومة الإقليم                       | ألف -   |
| ١٥ | ..... موقف الدولة القائمة بالإدارة             | باء -   |
| ١٦ | ..... الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة       | جيم -   |

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم كريستينا سكوت (٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سنت مارتن/مارتن سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولاً على مسافة أقصاها ٢٦ كيلومترا وعرضا على مسافة أقصاها ٥ كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٧٨ ٩٢ كيلومترا مربعا<sup>(أ)</sup>.

عدد السكان: ١٥ ٧٠٠ (تقديرات عام ٢٠١٣).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول هيوبرت ب. هيوز.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغويلا المتحدة وحركة أنغويلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

(أ) البيانات المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة مستمدة من مشروع "Sea Around Us"، الجاري تنفيذه بالتعاون بين جامعة بريتيش كولومبيا ومجموعة بيو لحماية البيئة (انظر [www.seaaroundus.org](http://www.seaaroundus.org)).

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل دولار الولايات المتحدة يبلغ ٢,٧٠ تقريبا.

لحظة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط دوريا بسانت كيتس ونيفيس وهيكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغيلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغيلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة والسجون)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لسط السلام والنظام والحكومة الرشيدة في أنغيلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم على ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب (النائب العام ونائب الحاكم). ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس. ويُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات، ويضم رئيس المجلس، وأعضاء لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعينه الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

٣ - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغيلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ عن تغيير تشكيلة الحكومة من جبهة أنغيلا المتحدة إلى حركة أنغيلا المتحدة بقيادة هيوبرت ب. هيووز.

٤ - وقانون أنغيلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة، حتى آب/أغسطس ١٩٧١، عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا، والتشريعات المحلية التي سنّت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة متنقلة مقرها الرسمي في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار.

٥ - وكان يُتوقع الشروع في مناقشات مع المملكة المتحدة بشأن مشروع دستور جديد في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، أنشأت أنغيلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة ه. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدّم مشروع نص الدستور للحكومة في

شباط/فبراير ٢٠١٢، يتضمن العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحوكمة وقد تصبح من سمات دستور مستقل. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن العمل على إعداد المشروع متواصل.

٦ - ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام، فقد أشار الحاكم الجديد في عام ٢٠١٣، إلى أنه إذا كانت هناك رغبة واضحة للحصول على الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستدعم هذه العملية، وهي على استعداد للمشاركة في أي مناقشات يريدها الشعب.

## ثانياً - الميزانية

٧ - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغيلا على إطار للمسؤولية المالية والتنمية، الذي صدر في قانون أنغيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حدد التزام حكومة أنغيلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطّة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس القادمة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية بمبلغ ١٨٣,٢٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإدارة شؤون الحكومة في عام ٢٠١٤. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد منحت حكومة المملكة المتحدة إلى أنغيلا في عام ٢٠١٣ مبلغاً قدره ١٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لمشاريع رئيسية لتنمية الأصول الإنتاجية، في حين قدم الاتحاد الأوروبي ٣,٦ مليون يورو لدعم الميزانية.

٨ - ولا توجد في أنغيلا ضرائب على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بآثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام. وفي عام ٢٠١٣، في إطار مشروع لإصلاح ضريبة الملكية، أجرت أنغيلا عملية تقييم على الممتلكات بهدف زيادة الإيرادات.

## ثالثاً - الظروف الاقتصادية

### ألف - لحة عامة

٩ - وفقاً للتقديرات من المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فقد كان من المتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ٢٨١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣، مقارنة مع ما يقرب من

٢٨٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل انخفاضاً في النشاط الاقتصادي بنسبة ٠,٨٥ في المائة.

١٠ - والصناعات الرئيسية في أنغولا هي السياحة والعقارات وتأسيس الشركات الخارجية وإدارتها والأعمال المصرفية. ويشكّل قطاع السياحة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. ولا يزال اقتصاد أنغولا يتأثر بالاقتصاد العالمي وأسعار النفط العالمية وأحوال الطقس. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال الانتعاش الاقتصادي يحتل مركز الصدارة في جدول أعمال الحكومة.

## باء - السياحة

١١ - تظطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغولا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغولا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٢ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، اعتباراً من مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تم البدء في عدد من المشاريع الإنمائية الفندقية، بينما لا يزال بعضها الآخر في مرحلة التعبئة.

## جيم - الخدمات المالية

١٣ - تمثل الخدمات المالية الدولية حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغولا. وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغولا في عام ٢٠٠٤، باعتبارها هيئة تنظيمية مستقلة. وكما ورد سابقاً، فقد تقرر في عام ٢٠١٢ أن تعمل مع المجلس التنفيذي على إنشاء لجنة يُنَاط بها التعامل مع متطلبات قانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد واصلت اللجنة، برئاسة مسؤول في حكومة أنغولا، عملها في عام ٢٠١٣. علاوة على ذلك، وقعت أنغولا على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، ونشرت خطة عمل بشأن سبل زيادة الشفافية بالنسبة إلى مالكي الشركات المستفيدين في إطار الجهود الرامية إلى حماية سلامة قطاع الخدمات المالية لديها.

١٤ - وفي تقييم أجري لتحديد المؤشر المتعلق بسرية المعلومات المالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فقد احتل الإقليم نهاية قمة الترتيبات المتعلقة بسرية المعلومات المالية. وأشار إلى أنه لا يزال يتعين على الإقليم إحراز تقدم كبير لجعل الشفافية المالية مرضية.

١٥ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد قرر المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلغاء مجالس الإدارة وأفرقة الإدارة العليا في المصرف الوطني لأنغيلا والمصرف التجاري الكاريبي، بتعيين محافظ لتحسين إدارة كل مصرف. وتعمل المصارف التي تمثل ثلاثة أرباع أصول الجهاز المصرفي في الإقليم برمته بترخيص من وزير المالية، وينظم عملها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي.

## دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٦ - إن النشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب رداءة التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، أنه برز مؤخراً اهتمام متجدد بالزراعة في الجزيرة. ويستثمر مزارعون شباب في تحسين أساليب جديدة في زراعة الخضراوات وتربية المواشي. ولا يقوم المزارعون حالياً بتزويد منافذ السوق المحلية بمنتجاتهم فحسب، بل يصدرون منتجاتهم كذلك إلى الجزر المجاورة.

١٧ - وتقدر حكومة الإقليم أن مجموع كميات الأسماك التي صيدت في عام ٢٠١٢ بلغ نحو ٧٠٦ أطنان، بقيمة تقارب ٢١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويشكل صيد الأسماك مصدر رزق كبير للعديد من مواطني أنغيلا، إذ يوفر فرص عمل مباشر لما بين ٢٥٠ شخصاً و ٣٠٠ شخص، بالإضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس كفاي. وكما ورد سابقاً، فإن أنغيلا تستغل أقل من ربع مساحة منطقتها الاقتصادية الخالصة الواقعة في شمال الجزيرة. وفي عام ٢٠١٣، قررت السلطة القائمة بالإدارة تقديم مساعدة لحكومة أنغيلا في دراسة في ما إذا كان من الممكن إنشاء مصائد أسماك تجارية في الإقليم.

## هاء - البنية التحتية

١٨ - توجد لدى أنغيلا نحو ١٧٥ كيلومتراً من الطرق العامة، ٨٠ في المائة منها طرق معبّدة. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مستوى تطوير البنية التحتية لا يزال منخفضاً نتيجة للانكماش الاقتصادي الأخير. ففي عام ٢٠١٣، أنفق زهاء مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على إقامة طريق جديد في ذي فالي.

١٩ - وتتولى سلطة الموانئ والمطارات في أنغيلا، وهي كيان شبه مستقل ويتمتع بالاكتماء الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات، سواء التجارية أو الخاصة، بما في ذلك قاعدة ثابتة لتقديم خدمات الطيران. وتوجد



رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا، وسينت مارتن، وبورتوريكو، ذهاباً وإياباً.

## واو - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٠ - تمثل سيارات الأجرة وسيلة النقل العام الوحيدة في أنغيلا، لكن استئجار السيارات متوافر على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

٢١ - وكما ورد سابقاً فقد أوصت دراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أجريت بتكليف من الحكومة عن إدماج الطاقة المتجددة في برنامج الجزيرة للطاقة بضرورة تحديث قوانين الإقليم وأنظمتها بهدف تحقيق ترابط بين الطاقة المتجددة وشبكة الكهرباء. وكما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، لا يزال العمل جارياً بشأن خريطة الطريق وخطة العمل لتنفيذ التوصيات. وتدرس شركة المرافق الخاصة المملوكة للإقليم إمكانية الاستثمار في منشأة طاقة لتحويل النفايات إلى طاقة متجددة.

## رابعا - الأحوال الاجتماعية

### ألف - لحة عامة

٢٢ - يشرف مجلس أنغيلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وفي عام ٢٠١٣، تسنى لإدارة التنمية الاجتماعية أن تقدم جميع خدماتها الرئيسية للجمهور، بالرغم من استمرار تطبيق تدابير تقشفية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن ١٣٠ شخصاً تلقوا، في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مساعدة حكومية بلغ مجموعها ٥٨١ ٠٠٠ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي. وفي الفترة نفسها، استفاد ٢٨١ شخصاً من نظام الإعفاءات الطبية بلغت قيمتها حوالي ٢,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ كذلك مجموع المساهمات التي قُدمت إلى الأسر المحتاجة في شكل قسائم غذاء، زهاء ٦٥٠ ٢٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتبرهن الاستفادة من تلك الخدمات الاجتماعية على أنه رغم عدم وجود أي شريحة من سكان

الإقليم تعاني العوز، فإن الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما الأطفال، تعتمد في تلبية احتياجاتها الأساسية اعتماداً كبيراً على الحكومة.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٣، جرى توسيع نطاق مشروع حماية الطفل ليشمل القيام بحملة توعية في وسائل الإعلام بهدف الوصول إلى الأطفال على وجه التحديد وإلى المجتمع المحلي الناطق بالإسبانية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تلقى جميع ضباط الشرطة من الصف الأول دورات تدريبية بشأن العنف المترلي شملت تدريباً محدداً بشأن التعامل مع الحالات التي تشمل الأطفال.

## باء - التعليم

٢٤ - إن التعليم في أنغولا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، مما يعود بالنفع على زهاء ٢ ٧٠٠ طالب. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المدرسين، مع التركيز على توفير الدعم للمدرسين الجدد. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة، أن مركزاً للتدريب المهني أنشئ حديثاً بدأ يقدم في عام ٢٠١٣ دورات تدريبية في مجال التركيبات الكهربائية وإصلاح السيارات والسباكة والتبريد وتكييف الهواء.

٢٥ - بالإضافة إلى ذلك، يقدم كل من إدارة التعليم ومركز التعليم المفتوح التابع للجامعة جزر الهند الغربية، خدمات التعليم العالي في أنغولا، ويوفران التدريب لمدرسي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج تدريبية على المهارات الأساسية. وأفادت وسائل الإعلام بأنه يوجد لإحدى كليات الطب الخاصة يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية مركز للعلوم الأساسية في الإقليم ويمنح درجة الدكتوراه في الطب. وتقدم الكلية المتوسطة لأنغولا دبلوم دراسات عليا في التدريس ودرجة زمالة في الضيافة والأعمال التجارية. ويتوفر أيضاً برامج للتعليم المهني والتعليم المستمر والتطوير المهني. ويستفيد مواطنون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً بشأن رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار مع الاتحاد الأوروبي يقضي بإمكانية الحصول على منح من صناديق الاتحاد الأوروبي الأفقية، في جملة أمور أخرى، من أجل التعليم العالي والتعليم المهني.

## جيم - الصحة العامة

٢٦ - تظطلع هيئة الصحة في أنغولا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وتوجد ثلاثة مراكز صحية في الإقليم، تضم أربعة مراكز صحية،

وعيادة متعدّدة التخصصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وتنقل الحالات التي تتطلب عمليات جراحية رئيسية عادة إلى جزيرة مجاورة.

٢٧ - وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية. وترد أولويات قطاع الصحة في الإقليم في الخطة الاستراتيجية للصحة التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، وتشمل تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية. وتضمنت ميزانية عام ٢٠١٣ مخصصات تبلغ زهاء ١٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لتمويل هيئة الصحة. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مبلغا يقارب مليوني دولار من دولارات شرق الكاريبي قد أنفق على العلاج الطبي في الخارج في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٣، تلقت أنغيلا دعماً من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بغية زيادة مراقبة الأمراض وخدمات المختبرات للمساعدة على تعزيز نظم الصحة العامة، بما في ذلك في مينائي ساندي غراوند وبلوينغ بوينت. ومنذ إنشائها في عام ٢٠١٢ تعمل لجنة معنية بالأمراض غير المعدية على وضع سياسة وخطة عمل للإقليم للأمراض غير المعدية.

## دال - الجريمة والسلامة العامة

٢٩ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغيلا منخفض. إلا أنه نتيجة للجريمة ذات الصلة بالأسلحة النارية، أطلقت عدة مبادرات، شملت مبادرات تتعلق بأنشطة العصابات، بالإضافة إلى الأنشطة المجتمعية المختلفة. ومع تشكيل مجلس الإفراج المشروط واعتماد التعديلات التي أدخلت على التشريعات المتعلقة بالإفراج المشروط، تلقى المجلس ١٣ طلباً للإفراج المشروط من سجناء في عام ٢٠١٣، مما أدى إلى عقد أول جلسة من نوعها للإفراج المشروط في أنغيلا، وتخفيف حدة الاكتظاظ في سجن الإقليم.

٣٠ - وتواصل وحدة الاستخبارات المالية العمل بصفتها السلطة المعنية بالإبلاغ عن غسل الأموال في أنغيلا، وتجري وحدة التحقيق في الجرائم المالية مجموعة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك جميع جرائم غسل الأموال وقضايا استرداد الأموال في إطار القانون المدني. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة بأن الشرطة عينت في عام ٢٠١٣ مفتشاً تجري له خبرة ميدانية لترأس الوحدة.

٣١ - بالإضافة إلى ذلك، مولت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٣ مستشاراً لإنفاذ القانون يقع مقره في ميامي بالولايات المتحدة، يقوم بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وتقديم المشورة الاستراتيجية لإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى وكالات إنفاذ القانون في الإقليم. علاوة على ذلك، تقوم الفرقاطة لانكاستر وسفينة مساعدة تابعة للأسطول الملكي بأعمال الدورية في منطقة البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي لتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ حسب الحاجة. كما تقومان بأعمال الدورية لمكافحة المخدرات ومنعها. وتجري السفينتان زيارات استطلاعية إلى الإقليم من أجل تحسين التنسيق مع هيئات إدارة الكوارث المحلية.

## هاء - حقوق الإنسان

٣٢ - ينص دستور أنغيلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالملكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد وُسع نطاق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ليشمل أنغيلا. وتسري أيضا على أنغيلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن حكومة أنغيلا تعمل على طلب توسيع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل الإقليم.

## خامسا - البيئة

٣٣ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، أن أنغيلا تواجه تدنيا في صحة وسلامة النظام الإيكولوجي البحري بسبب فقدان حوالي ٩٠ في المائة من الشعاب المرجانية القريبة من الشواطئ خلال العقدين الماضيين. وسجل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في مرج الأعشاب البحرية وانخفاض بنسبة ٦٠ في المائة في أسماك الشعاب المرجانية القريبة من الشاطئ.

٣٤ - وإن الهيئات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغيلا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغيلا، التي ركزت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على إجراء بحوث في عين المكان حول الشعاب المرجانية والمجتمعات المحلية الساحلية للمساعدة في تحديد كيف يؤثر تغير المناخ على الشعاب المرجانية في أنغيلا. وفي عام ٢٠١٣، بدأت إدارة البيئة مشروعاً حول الاقتصاد

البيئي مع التركيز على التقييم على الشاطئ من أجل قطاع السياحة، في حين أنهى الصندوق الاستثمار الوطني لأنغليا عمليات تقييم أعشاش الطيور البحرية وتربيتها في جميع الجزر المنخفضة الساحلية التي توجد فيها طيور بحرية، وحددت مناطق جديدة هامة للطيور جميعها مستنقعات مالحة، في البر الرئيسي. وبذلك يصل العدد الإجمالي لمناطق الطيور في أنغليا إلى ١٣ (من ٧)، بما في ذلك أربع جزر ساحلية منخفضة (جزيرة سمبريرو وجزيرة دوغ، وجزيرة بريكلي بير إيست أند ويست وجزيرة سكراب).

٣٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت لجنة المراجعة المتعلقة بالبيئة التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة تقريراً عن الاستدامة في الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، حددت فيه الشواغل المالية والمؤسسية المتعلقة بالتهديدات التي تواجه الموائل والأنواع الفريدة وحماية التنوع البيولوجي.

٣٦ - وذكرت اللجنة في تقريرها أنه أثناء الدراسة، أعربت حكومة المملكة المتحدة عن تطلعات عامة لكنها غير محددة لتحسين البيئة في أقاليم ما وراء البحار، لكنها لم تكن مستعدة للاعتراف بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب معاهدات الأمم المتحدة أو تحملها. وتبين أن هذا الأمر مخيب للآمال لأن البيئة في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ذات أهمية عالمية، وتشغل ٩٠ في المائة من التنوع البيولوجي التي تتحمل حكومة المملكة المتحدة مسؤولية عنها. وذكرت اللجنة أن الحكومة أخفقت في التفاوض على توسيع اتفاقية التنوع البيولوجي - وهي إحدى سياسات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال حماية التنوع البيولوجي - لجميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ولم تكفل رصد التنوع البيولوجي هناك بدقة. وقالت اللجنة إنه، فيما يتعلق بالبيئة، فإن الكتاب الأبيض بشأن أقاليم ما وراء البحار الصادر في عام ٢٠١٢ يعتبر فرصة ضائعة.

٣٧ - ومن بين النتائج التي خلصت إليها، ذكرت اللجنة الأمور التالية:

(أ) في ضوء الأهمية الدولية للتنوع البيولوجي في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، فإن فترة ١٣ سنة تعتبر فجوة طويلة جداً بين الكتب البيضاء عن الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار؛

(ب) إن حكومة المملكة المتحدة مستعدة لممارسة سلطة صلبة وناعمة بشأن المسائل المالية في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، لكن من الواضح أنها ليست مستعدة لممارسة هذه السلطات لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية؛

(ج) إن الأقاليم الأربعة الواقعة فيما وراء البحار التي وسعت اتفاقية التنوع البيولوجي لتشملها (جزر فرجن البريطانية، وجبل طارق، وسانت هيلانة، وجزر كايمان)

لم تدرج بشكل فعال في تقارير التنوع البيولوجي المقدمة من المملكة المتحدة؛ وكان ثمة شعور بأن الامتثال لأحكام الاتفاقية يقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة المملكة المتحدة؛

(د) وبدون تعزيز عملية الرصد، فإن إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لا تستطيع أن تقدم تقارير دقيقة. بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي حول النطاق الكامل للتنوع البيولوجي في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، وبالتالي قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الالتزام بوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٨ - وفيما يتعلق بأنغويلا، فقد ذكرت اللجنة، أن الإقليم، على سبيل المثال، لم يدرج في التصديق على اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة من قبل المملكة المتحدة. علاوة على ذلك، فإن مشروع قانون التخطيط العمراني الذي قدم إلى أنغويلا في عام ٢٠٠١ والذي يتطلب ضوابط تخطيط أساسية، لم يسن بعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، يذكر أن الإقليم يفتقر إلى معايير خط الأساس المتعلقة بوضع ضوابط، من قبيل تقييمات الأثر البيئي التشريعية من أجل التطورات الرئيسية وخطط التنمية الاستراتيجية.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، أشارت اللجنة إلى وضع مبادرة لتعميم مراعاة المسائل البيئية في عام ٢٠١٢ لمساعدة الأقاليم على وضع الاعتبارات البيئية في صلب عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات. وقد تم المشروع في أنغويلا بتمويل من المملكة المتحدة. وركز على قيمة النظم الإيكولوجية المتنوعة لدعم اقتصادات الأقاليم والحاجة إلى مراعاة تلك القيم في التخطيط الاقتصادي العمراني، والجمع بين مجموعة من أصحاب المصلحة لتحديد الأولويات. وقد أدت المشاريع المنتهية إلى بروز برامج دعم تكاملية تنطوي على تقييمات اقتصادية وبرامج تدريب وبرامج لبناء القدرات وجمع أموال إضافية ترمي إلى تمكين مقرري السياسات من الاعتماد على قاعدة الأدلة البيئية إلى درجة كبيرة.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٠ - منذ عام ١٩٩٨، ظل الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١١، يحافظ الإقليم على حوار رسمي مع صندوق النقد الدولي.

٤١ - وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بصفتها عضوا منتسبا، وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.

٤٢ - وتشارك أنغيلا في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي بصفتها عضواً منتسباً، واستضافت في عام ٢٠١٣ الاجتماع السنوي لوزراء البيئة. وهي عضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.

٤٣ - وأنغيلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، بصفتها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، ولكنها ليست جزءاً منه. وذكرت المملكة المتحدة أنه ما زال يتعين على الإقليم إقامة علاقة مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكاً بموجب القرار المذكور أعلاه الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي جرت الموافقة عليه، من بين أمور أخرى، في محاولة للابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد في العالم الأوسع. وترد في الفرع الثاني أعلاه معلومات عن المعونة المقدمة إلى الإقليم على سبيل الهبة من الاتحاد الأوروبي.

٤٤ - وتتعاون حكومة الإقليم تعاوناً مباشراً مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشبكات المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٥ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز الإقليم في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٦ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قال ممثل المملكة المتحدة أمام الجلسة السابعة للجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة إن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير بقائه أو عدم بقائه مرتبطاً ببريطانيا، وإذا اختار شعب إقليم أن يظل بريطانياً، فإن المملكة المتحدة تحافظ على علاقتهما الخاصة به وتعمقها.

٤٧ - ومضى قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، فإن المملكة

المتحدة تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم على تدعيم هذه الشراكة. وقال إن حكومة بلده تتحمل مسؤولية جوهرية تحتم عليها ضمان الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي مع زعماء الأقاليم لإنشاء مجلس وزاري مشترك وقد منحته ولاية واضحة لقيادة العمل لاستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض (انظر A/C.4/68/SR.7).

٤٨ - وفي الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتفقت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على بيان يتضمن الفقرة التالية التي تبين الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بشأن تقرير المصير:

“نؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة إقامة علاقة حديثة تركز على الشراكة والقيم المشتركة والإقرار بمبدأ حق تقرير المصير. ويتمتع كل شعب من شعوب الأقاليم بالحق في اختيار ما إذا كانت أقاليمهم ينبغي أن تظل إقليمياً بريطانياً فيما وراء البحار أو البحث عن بديل في المستقبل.

وإن الحق في تقرير المصير مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وإننا نؤمن بأن شعوب جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار تتمتع بالحق في تحديد مستقبلها، وتقرير الدرب الذي ترغب في سلوكه والحفاظ بحرية على الصلة الدستورية مع المملكة المتحدة إذا كان ذلك خيارهم. ونظراً لكونها إقليمياً بريطانياً فإن ذلك يستتبع توازناً بين الفوائد والمسؤوليات. وإننا نؤكد التزامنا بالقيم المشتركة، وبمعايير الحوكمة الراقية وإقامة شراكة أقوى. وإن أي قرار ينطوي على قطع الصلة الدستورية ينبغي أن يقوم على أساس الرغبة الواضحة المعرب عنها دستورياً لشعب الإقليم. وإننا نؤمن بأن تقوم لجنة الأمم المتحدة لإلغاء الاستعمار بشطب أسماء الأقاليم التي تعرب عن رغبتها في ذلك.

وإن لكل إقليم خصوصيته ولديه دستور خاص به. وسوف تواصل العمل على استكمال عملية تحديث الدستور لكي تتمتع الأقاليم بأكثر قدر ممكن من الحكم الذاتي.”

### جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٩ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرارين ٩٥/٦٨ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/68/23)، والتوصيات اللاحقة



الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع الثاني من القرار ٩٥/٦٨ بآء بأنغلاء. وءاء فى فقرات المنطوق من ذلك الفرع أن الجمعية العامة:

١ - **ترءب** بالأعمال التحضيرية الءى تم القيام بها لصوغ دستور ءءءء، وءءء على اءءءام المناقشات مع الدولة القائمة بالإءارة بشأن الدستور، بما فى ذلك التءاور العام، فى أقرب وقت ممكن؛

٢ - **ءطلب** إلى الدولة القائمة بالإءارة أن ءقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإءلءم فىما ببذله ءالفا من ءهود بشأن المضى قءما فى عملية اسءراض الدستور ءاءلفا؛

٣ - **ءلاءظ** ما أءربء عنه الجماعة الكاربية من قلق باء إزاء ءءوتر القاءم ببء الدولة القائمة بالإءارة وءكومة الإءلءم وءءهور ءرءببء الءكم فى الإءلءم؛

٤ - **ءؤءء** أهمية الرغبة الءى سبء أن أءربء عنها ءكومة الإءلءم فى أن ءوفء للءنة الءاصة بعءة زاءرة إلى الإءلءم، وءهب بالءولة القائمة بالإءارة أن ءبسر إفاء ءءه البعءة، إذا رغبء ءكومة الإءلءم فى ذلك، وءطلب إلى رءبس للءنة الءاصة أن بءءء ءمبب الءطواء اللازمة لءءقق ذلك؛

٥ - **ءطلب** إلى الدولة القائمة بالإءارة أن ءساعد الإءلءم ببءبسر الأعمال الءى بضطلع بها فىما بءعلق بالءهود المبءولة لاسءطلاع آراء الءمهور، بما بءسق مع الماءة ٧٣ (ب) من المبءاق، وءهب فى ذلك الصءء بمؤسساء الأمم ءءءة المعببة أن ءقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإءلءم؛

٦ - **ءهب** بالءولة القائمة بالإءارة أن ءساعد ءكومة الإءلءم على ءءزبء ءرءامءها فى المبءان الاءءصاءى، بما فى ذلك الاءرءاماء ءءعلقة بمساءل المبزانبة، بءعم إءلءمى ءسب الءاءة والاقتضاء؛

٧ - **ترءب** بمءاركة الإءلءم ببءاء فى أعمال اللءنة الاءءصاءبة لأمربكا اللاءبببة ومنطقة البءر الكارببب.